



مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
<http://journals.sustech.edu/>



استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2007-2013)

بـارة سـهيلة

جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر

المستخلص:

تُعدّ الدراسة معرفة واقع التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2007-2013). وحُدِدت الدراسة بإشكالية كان نصها: "ما مدى مساهمة التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني". واشتملت الدراسة على محاور رئيسية تناولت الدور التمويلي لمؤسسات التأمين، والتوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية، وكذلك الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة، كان أهمها التزام شركات التأمين بما ينص عليه القانون في توجيه توظيفاتها المالية، الأمر الذي أدى إلى تقديم أهم التوصيات بإزالة القيود التي تحد من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية في أوعية إدارية تتمتع بدرجة عالية من الضمان، وتحقق عائد مناسب لها يسهم في تمويل الاقتصاد الوطني.

ABSTRACT:

The study focuses on studying the state of the financial investments of Algerian insurance corporations during the period (2007-2013). The study identified the problem along the following line: "What is the contribution of financial investments of Algerian insurance corporations in financing the national economy." The main themes of the study included addressing the financing role of insurance corporations, the financial investments of Algerian insurance companies, as well as the conclusions reached by the study, the most important of which is the adherence of insurance companies to the provisions of the law in directing their financial investments. The study most important recommendations calls for removing restrictions that limit the freedom of insurance companies in directing their financial investments into saving vehicles that enjoy a high degree of security and generate an appropriate return that contributes to financing the national economy.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية، مؤسسات التأمين، الدور التمويلي، الاستثمار، التوظيفات المالية.

المقدمة:

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية في التنمية، وإذا كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل بما تتطلبه التنمية من تطوير للقوى البشرية، ووضع النظم والمؤسسات المناسبة فضلا عن انتهاز السياسات الاقتصادية الملائمة، فإن التمويل مازال يلعب دورًا رئيسيًا في عملية التنمية، ويأخذ

التمويل أشكالاً متعددة، فهو قد يكون إقراضاً كما قد يكون إسهماً، وتتعدد المؤسسات المالية بتعدد أشكال التمويل.

و تعتبر شركات التأمين من بين المنشآت المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، حيث لم يبق قطاع التأمين كما كان سابقاً نظام تعاوني الهدف منه ضمان المخاطر ونشئتها سواء كانت تخص الإنسان في حياته أو ممتلكاته، ولكنه أصبح قطاعاً اقتصادياً مستقلاً بذاته لما له من موارد خاصة به، كما يُعتبر وسيلة من وسائل الادخار يمكن حقنها في تمويل الاقتصاد الوطني، إذا عملنا على هيكلته وتنظيمه وتشجيع المؤسسات الناشطة في هذا المجال، إذ أنّ زيادة الاكتتاب فيها يؤدي إلى زيادة مُدخرات القطاع وبالتالي زيادة مصادر التمويل، إذ تقوم هذه الشركات بجمع الأموال من حملة الوثائق على شكل أقساط تُدفع مقدماً لتغطية مخاطر محتملة مستقبلاً، ثم تُكون من هذه الأموال الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات، مع توظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة. والنجاح في تحديد سياسة مثلى لهذه الاستثمارات بما يحقق عائداً مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة هو الهدف الأساسي لشركات التأمين للمحافظة على هذه الأموال وتميئتها، كما أنّها لا تمتلك منها إلاّ القدر اليسير و المتمثل في رأس المال والاحتياطيات غير الفنية، وتظل الغالبية العظمى لهذه الأموال حقاً من حقوق حملة الوثائق، ولذلك تتدخل الدولة للإشراف على توظيف واستثمار هذه الأموال، ووضع القيود والضوابط اللازمة للمحافظة عليها و تميئتها.

و للتعرف على هذا الدور يطرح أمامنا السؤال الرئيسي لهذا العمل، والذي يكمن في:

" إلى أي مدى يمكن أن تسهم مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد؟ وما مدى واقعية هذا الطرح في سوق التأمين الجزائري؟.

فرضيات الدراسة:

- تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تسهم في تمويل الاقتصاد.
- تعتبر التوظيفات المالية النشاط المالي الرئيسي لشركات التأمين.

اهمية الدراسة:

- تعزو الباحثة أهمية البحث العلمية وفائدته العملية في عدة نقاط يمكن التّأشير إليها في مستويين:
- الصعيد النظري: تستوحي الباحثة أهمية الموضوع من كونه يشتمل على اسهام علمي في بناء نظري منسجم ومتفاعل بين متغيرين محوريين هما: "شركات التأمين والدور التمويلي لها".
- الصعيد التطبيقي: يستمد هذا البحث أهميته من عواقب إهمال أموال شركات التأمين.
- كما يستلهم هذا البحث أهميته من التأخر الذي شهده قطاع التأمين الجزائري.
- كما تكمن أهميته في التوصيات التي تم اسداؤها كحلول مقترحة لإبراز الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني.

اهداف الدراسة:

- ايضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.
- محاولة توصيف وتحليل واقع التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية.
- الوصول إلى مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة ضرورة الاستعانة بمناهج متعددة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال البيانات والمعلومات التي تخدم الموضوع وتحليلها.

الدراسات السابقة:**دراسة: هشام الزين (1984م) :**

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين، وكذلك الهدف منها والشروط اللازمة لهذه الاستثمارات، كما وضع أوجه الاستثمارات في كل من التأمينات العامة والتأمين على الحياة. حيث توصل الباحث إلى أن الاستثمار قد يلعب في بعض الأحوال دورا حيويا في تجنب شركات التأمين الأعباء التي قد تترتب عن الخسارة الفنية الناشئة عما تواجهه من وقت لآخر.

دراسة: عبد المنعم التهامي (1985م) :

حاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: هل يتأثر أو يرتبط حجم ونوعية المحفظة الإجمالية لاستثمارات شركات التأمين المصرية بمؤشر أو أكثر من المؤشرات الاقتصادية القومية" ويوصي الباحث القائمين على تخطيط السياسات الاستثمارية لشركات التأمين القومية على الربط والاسترشاد بالمؤشرات الاقتصادية القومية والمؤشرات التأمينية الداخلية التي كانت محل هذه الدراسة وغيرها.

دراسة: راشد راشد (1993م) :

حسب هذا الباحث فإن مجموع المبالغ المستثمرة في جميع شركات التأمين الموجودة في بلد ما، تُشكّل نسبة مرتفعة من الفائض المالي القومي، أي من الادخار الوطني المخصص للاستثمار، وتوصل الباحث إلى أن سياسة الاستثمار يجب أن تكون حرة من القيود، فلا ترتبط بنسب في التوظيف أو في احتياطاتها بالطريقة الفضلى التي تجعل المردود منها في أعلى المستويات، فلا تنهار أمام الشركات العالمية الأجنبية.

دراسة: حميدة (2003م) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور جهاز التأمين في تمويل التنمية من منظور شامل لا يقتصر فقط على نوعية معينة من الهيئات التأمينية دون الأخرى، وأيضا تحديد المعوقات والمشاكل التي تعوق أداء الجهاز التأميني ودوره في تمويل الاستثمارات على النحو الأفضل.

ويمكن القول أنه من خلال الوقوف على الدراسات المذكورة آنفاً يمكن ابداء الملاحظات التالية:

- عدم تعرض هذه الدراسات إلى واقع النشاط المالي في بلد تتشابه خصائص سوق التأمين فيه مع خصائص سوق التأمين الجزائري.

- كما يتجلى من خلال تلك الدراسات انعدام دراسة تفسر وتربط العلاقة بين التوظيفات المالية لشركات التأمين مع تمويل الاقتصاد الوطني.

- على غرار ذلك فمستوى الجودة في البحث تكمن في اسقاط القسم النظري على واقع الجزائر محددین بذلك الفترة الممتدة ما بين (2007-2013).

محاوير الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكال المطروح يتم تقسيم هذا العمل إلى محورين، حيث يتم التحدث في المحور الأول عن مؤسسات التأمين كمؤسسات مالية، والمحور الثاني يخص التوظيفات المالية لشركات التأمين

الجزائرية بالتعرف على ماهية التوظيفات المالية و كيفية إدارة هذه التوظيفات في شركات التأمين، إضافة للنشاط المالي لهذه الشركات تحديدا للسنوات من 2007 إلى 2013. وأخيرا يختم البحث بنتائج وتوصيات تخدم قطاع التأمين الجزائري.

المحور الأول: مؤسسات التأمين كمؤسسة مالية

تعتبر مؤسسات التأمين من بين مؤسسات التمويل التي تخدم الاقتصاد من خلال علاقتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يبرز دورها في (طرفة شريفي ورافد محمد، 2008، ص160):
أ-تأثير التأمين على الصناعة: للتأمين دور كبير و هام على القطاع الصناعي، فالتأمين على الأصول الثابتة في القطاع الصناعي سيمكن من استبدال هذه الأصول مباشرة في حال تلفها، أو على الأقل يعيدها إلى إنتاجيتها الأصلية في حال حصول أية إعتلال فيها، مما يسمح باستمرار العملية الإنتاجية دون توقف و يحافظ على الموقع التنافسي للمنتجات الصناعية، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز ثقة المتعاملين مع تلك المنشآت، ومن ناحية أخرى فإن قيام المستثمر بتأمين ممتلكاته سيمكنه من استخدام كل أمواله وأرباحه في استثماراته دون أن يضطر إلى احتجاز أي جزء منها لمواجهة المخاطر المحتملة وتعويض الخسائر الناتجة عنها، حيث ستتكفل شركة التأمين بهذا التعويض مقابل حصولها على قسط بسيط معلوم يسدد في بداية فترة التعاقد (غالبا ما يكون ذلك بشكل سنوي) .

ب- تأثير التأمين على الزراعة: يظهر التأمين في القطاع الزراعي من خلال فرع التأمين الزراعي، حيث تعتمد الشركات في هذا الفرع من التأمين إلى فرض اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية من قبل المزارع (المؤمن له) والتي تحول دون حدوث الأخطار على المحاصيل الزراعية، كالإلزام المؤمن له باستخدام المبيدات الحشرية، الأمر الذي يمنع أو يخفف من الخسائر في المحاصيل الزراعية، وهو ما ينعكس مباشرة على القطاع الصناعي من خلال ضمان تزويده بالمواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة على الزراعة، حيث أن معظم المزارعين في أي بلد نام يعملون في نطاق محدود للإنتاج والتنمية الاقتصادية و الأمن الغذائي تظهر من خلال مساهمته في تنفيذ السياسة الزراعية للدولة.

ج- الدور الاجتماعي للتأمين: إن العمالة التي تحققها شركات التأمين و تسعى إلى تحقيقها لن تقتصر فقط على العاملين في المجال التأميني بل تتعدى ذلك إلى العمالة التي تحققها تلك الشركات من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية من طبيعة مختلفة (صناعية أو خدمية وغيرها) والتي لا بد لها من أن تستوعب عددا لا بأس به من العمالة الموجودة في السوق.

وتتلخص العمليات التي تقوم بها شركة التأمين كمؤسسة مالية فيما يلي (العربيد نضال، 1999، ص13):

- تجميع المدخرات: يتضح في وثائق التأمين على الحياة وتكوين الأموال بأنّ المبلغ الذي يستحقه المؤمن له أو

المستفيد يزيد عادة عما دفعه من أقساط في معظم وثائق التأمين على الحياة وكذلك في كل وثائق تكوين الأموال.

- الائتمان: تقدم شركات التأمين فرصا متعددة للانتماء بشكل مباشر وكذلك غير مباشر.
- الاستثمار: وهو يعتبر جوهر النشاط في شركة التأمين حيث يحقق أهدافا متعددة لها.

المحور الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية

أولاً: مفهوم التوظيفات المالية:

التوظيف المالي هو ترك مبلغ مالي إلى الغير (هيئات أو خواص) قصد الحصول على فوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ مسبق أو في نهاية المدة. تعتبر عملية إدارة أموال مؤسسات التأمين وظيفة أساسية، حيث أنّ توظيف هذه الأموال يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة تساهم في تكوين نتائجها المحاسبية، وهذا ما يحتم ضرورة التسيير الأمثل لتحقيق أكبر ربح ممكن، وضمان ملاءة و استقرار الوضعية المالية للمؤسسة وحقوق المؤمن لهم، ولهذا تخضع مؤسسات التأمين في أي اقتصاد إلى مراقبة وتقييم من طرف الدولة، ومن بين العناصر التي تخصها بمراقبة مستمرة داخل مؤسسات التأمين هي مبالغ الالتزامات النظامية، وذلك كضمان أكثر لحقوق مكنتبي عقود التأمين.

إنّ الفرق الجوهرى بين «الاستثمار» و«التوظيف» (<http://www.arab-ency.com>) يكمن في نوعية الأصول التي تمتص المال المدخر (أي ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لا ينفق على الاستهلاك). فإذا أنفقت الادخارات الفردية على بناء أو تكوين أصول ثابتة جديدة وأدت إلى زيادة حقيقية في الإنتاج فهي «استثمار»، أما إذا جرى استبدال الادخارات بأصول قائمة غير جديدة فهي بالمفهوم الاقتصادي تُولف استثماراً ويمكن أن يطلق عليها اسم «توظيف». وهكذا فإن التوظيف لا يعدو كونه استبدالاً برأس مال معين رأس مال من نوع آخر سعياً وراء نفع مالي غالباً ما يتمثل بفائض فوق رأس المال السائل الذي جرى استبداله، ويمكن أن يؤول النفع إلى صاحب المال فور إجراء التوظيف أو أن يتقاضاه على دفعات طول المدة الزمنية للتوظيف وذلك وفقاً لطبيعة الأصول التي جرت مبادلتها.

توجد ثلاث أصناف لتوظيف أموال شركات التأمين تتمثل في (عمر موساوي وعبد الغني دادان، 2012، ص7): القيم المنقولة (الاستثمار في رأس مال شركات أخرى، والذهب وما وافقها)، والقيم العقارية وقيم الدولة متمثلة في (الأراضي والمباني)، بالإضافة للودائع لأجل.

وتحدد النصوص التشريعية في الجزائر هيكله التوظيفات المالية حيث جاء في القرار رقم 001 المؤرخ في 2002/01/07 المعدل و المتمم للقرار المؤرخ في 1996/10/02 والذي يحدد نسب التوظيف الواجب احترامها حسب كل الأصناف المذكورة في المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95 الصادر في 1995/10/30 المتعلق بالالتزامات المقننة كما يلي:

- 50% على الأقل مخصصة للقيم الحكومية (بدلاً من 65% سابقاً)، وتشتمل على: سندات الخزينة، إيداعات لدى الخزينة، وسندات تصدر من طرف الدولة 40% على الأقل تكون في شكل قيم متوسطة وطويلة الأجل، وما تبقى من الالتزامات المقننة يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى وفقاً للفرص المتاحة في السوق ولتوجهات هيئات تسيير شركة التأمين وإعادة التأمين.
- كذلك حددت ب 20% الحد الأقصى الممكن تخصيصه للمساهمات في الشركة غير المصنفة في البورصة.

3- مجالات توظيف أموال شركات التأمين: يتم توظيف أموال شركات التأمين عملياً في

توظيفات مباشرة وغير مباشرة.

2-1- التوظيفات المباشرة

تلجأ شركات التأمين إلى توظيف أموالها بطريقة مباشرة فتساهم في تكوين مؤسسات بالاشتراك مع مؤسسات أخرى أو أفراد، كما تقوم بإيداع أموالها لدى البنوك التجارية من أجل الاستفادة من معدلات الفائدة التي تفتقرها البنوك لجذب الودائع فهي إذا تمول المشروعات الاقتصادية مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاج.

أ- تكوين شركات مختلطة

شهدت السنوات الأخيرة لاسيما بعد إصدار التنظيم الخاص بالتأمين في 1996، مساهمة شركات التأمين في رؤوس أموال مؤسسات أخرى وطنية أو أجنبية، وعلى سبيل المثال:

- أنشأت شركة CAAR مؤسسة ذات أسهم بين SONATRACH - La CAAR وتدعى "CASH"

- إنشاء شركة تأمين مختلطة جزائرية وقطرية ودولة البحرين تدعى "TRUST ALGERIE"

ب- دخول بعض شركات التأمين في البورصة

قصد المساهمة بتركيب وتنظيم هيكل (IOB) والتي تقوم بعمليات بيع وشراء الأسهم والسندات، تمّ سنة 1998 إنشاء الشركات التالية (أعراب عبد العزيز، 2001، ص96):

* شركة توظيف القيم المنقولة (SPDM) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والبنك الجزائري للتنمية الفلاحية.

* الشركة المالية للاستشارة والتوظيف (SOFICOP) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين والبنك الوطني للتنمية المحلية.

* الراشد المالي ويتكون من الشركة المركزية لإعادة التأمين والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والبنك الخارجي الجزائري.

* الشركة العامة المالية (SOGEFI) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين الشامل والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ج- الودائع لأجل

هي ودائع بطبيعتها ادخارية ومجمدة تدر إلى حين التاريخ المحدد لاسترجاعها فوائد بنسبة معينة، فهي تعتبر من التوظيفات السائلة القصيرة الأجل، إذ تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، وتشمل هذه الودائع الحسابات لأجل وأذونات الصندوق وأذونات الادخار (شاكر القزويني، 1992، ص2)

د: التوظيفات العقارية

تلجأ المنشآت المالية عموما وشركات التأمين بصفة خاصة إلى توظيف جزء من أموالها في الأراضي والعقارات للعديد من الدوافع والمبررات أهمها:

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يخص تلك العقارات، إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بسبب انخفاض تكلفته أحيانا، ولكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة واستقرار المركز المالي للشركة.

- تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل.
- يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير.
- 2- التوظيفات غير المباشرة: وهي التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين في: سوق قيم الخزينة والسوق النقدي والقيم المتداولة.

سوق قيم الخزينة:

كل دولة لها مصاريف عامة وتبحث عن إيرادات لتغطيتها كما أنّ مداخيل الخزينة أضحت لا تكفي لتلبية احتياجات الدولة بسبب التطور الذي تشهده البلاد والتوسع في الإنفاق حيث في بادئ الأمر كانت الجزائر تعتمد على عائدات المحروقات والضرائب والرسوم ولما أصبحت موارد الخزينة لا تفي بالغرض كان السبب في ظهور سوق جديدة لتمول خزينة الدولة وهي سوق قيم الخزينة، وتعتبر سوق قيم الخزينة حديثة النشأة حيث أنشئ في بداية التسعينات من القرن الماضي ويعرف أنه " مسار التمويل ذو أقصر أجل في الاقتصاد الوطني " ويتميز هذا السوق بوجود طرفين، خزينة الدولة التي تعتبر الطرف الرئيسي المكون لها والطرف الثاني يتمثل في مختصين في قيم الخزينة⁴ (SVT) والمتمثلون في البنوك وشركات التأمين، وينقسم هذا السوق إلى قسمين هما: السوق الأولى للخزينة (سوق إصدار السندات الجديدة) والسوق الثانوي للخزينة.

السوق النقدي:

يعد هذا السوق مكان التقاء وإجراء العمليات التجارية النقدية القصيرة الأجل لتدفقات الحسابات المفتوحة لدى معهد الإصدار (البنك المركزي) فيما بين أعضاء الجهاز المصرفي، حيث تطرح لهم فرصة تسيير فوائدهم عن طريق عرض وطلب النقدية الفائضة، وفي الجزائر أنشئ السوق النقدي في يونيو 1986 طبقا للقانون رقم 80-12 المؤرخ في 19 أوت 1989 ولكنها عرفت اهتماما أكثر بتنظيمها وتطويرها مع ظهور قانون النقد والقرض 90-10. وابتداءا من 1992 أصبح السوق النقدي متكونا من البنوك التجارية، المؤسسات المالية غير المصرفية، إلى جانب شركات التأمين والبنك الإسلامي (البركة) وهذا بعدما كان متكونا من البنوك التجارية فقط. وتلجأ شركات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية إلى توظيف أموالها تحت إشراف بنك الجزائر، وهذا نظرا للعائد المضمون والمخاطر المنخفضة .

السوق المالي (القيم المتداولة):

يمثل السوق المالي جزء من سوق رؤوس الأموال، وفيه تصدر ويتفاوض على الأوراق المالية طويلة الأجل وتسمى في غالب الأحيان بالقيم المتداولة، كما تعتبر همزة وصل بين المجموعتين من الأعوان الاقتصاديين، مجموعة تملك فوائض ادخارية ومواد قابلة للتوظيف من بينها شركات التأمين، ومجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية (أعراب عبد العزيز، 2001، ص96) وللسوق المالي دورا مميزا كونه يمول الاقتصاد بطريقة مباشرة دون المرور بالوساطة المصرفية (Boukrami,1992,p9)، فهو يمكن أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأس المال اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، أو الطاقة الإنتاجية في مشاريعهم وبالتالي خلق مناصب عمل

جديدة. و يكمن هدف شركات التأمين من استثمار الأموال في السوق المالي في (راشد راشد، 1993، ص4)

- دعم واستقرار سوق الأوراق المالية وتوازنها
- تعظيم الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تغير قيمة الأسهم المشتراة منها.

ثالثا: النشاط المالي لشركات التأمين الجزائرية :

جدول رقم (1): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية (2007-2010)

الوحدة: (مليون دج)

سنة 2010		سنة 2009		سنة 2008		سنة 2007		اسم الشركة
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
26%	31111	28%	25660	30%	12854	28%	12354	SAA
17%	19874	18%	16663	17%	7097	19%	8079	CAAR
16%	18860	16%	14638	18%	7894	21%	9061	CAAT
3%	3112	2%	2181	1%	557	1%	377	Trust Alg
2%	2022	1%	1755	3%	1180	2%	993	CIAR
1%	818	7%	959	1%	565	1%	530	2A
6%	6519	1%	6095	0%	151	0%	151	MAATEC
2%	2436	1%	901	4%	1914	5%	2234	CNMA
1%	1242	1%	1025	8%	3583	8%	3497	CASH
1%	1067	0%	567	1%	355	75%	326	SALAMA
0%	318	2%	297	1%	377	74%	324	GAM
2%	2859	2%	1799	1%	323	34%	148	ALLIANCE
1%	1065	1%	460	0%	10	-	0	Cardif El Djazair
77%	91303	80%	73300	86%	36860	88%	38074	∑ شركات التأمين المباشر
32%	26938	20%	18259	14%	5859	12%	5294	∑ شركات إعادة التأمين
100%	118241	100%	91559	100%	42719	100%	43368	المجموع الكلي

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie , Ministère des Finances, Rapport annuel ,2007,2008,2009,2010 ,p 31.

(-) : تشير إلى عدم توفر بيانات

يتضح من خلال معطيات الجدول أنّ شركة SAA تحتل الصدارة في السنوات الثلاثة. وتليها كل من CAAR و CAAT. وما يعرف عن هذه الشركات خبرتها في سوق التأمين الجزائري وتوفيرها لمنتجات تأمينية عديدة تُوفّر لها عدد كبير من الزبائن، الامر الذي يُكسبها أقساط متعددة ومدخرات تعمل على توظيفها. على عكس شركة Cardif EL Djazair نظراً لحدائث نشأتها واختلاف خدماتها عن باقي الشركات، نلاحظ أنّ مساهمتها غير موجودة في سنة التأسيس 2007. ومعدومة في سنة 2008، وضيئلة جداً في كل من 2009 و 2010. وعلى العموم نلاحظ أنّ هناك تراجع ما بين سنتي 2007 و 2008 من حيث المجموع الكلي لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في التوظيفات المالية. ونشهد تحسن ملحوظ خلال سنتي 2009 و 2010 يُقدر بـ 91559 (م دج) سنة 2009 و 118241 (م دج) في 2010. ولنتعرف

على التوظيفات المالية حسب الأصناف خلال هذه السنوات في الجدول الموالي، حيث يقصد بالتوظيفات المالية حسب الأصناف التوظيف في قيم الدولة، السوق النقدي، وكذا التوظيف في القيم المتداولة (سندات و أسهم) والإيداع لأجل.

جدول رقم (2): التوظيفات المالية لسوق التأمين الجزائرية حسب الأصناف (2007-2010)

الوحدة: (مليون دج)

الأصناف	سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
قيم الدولة	43368	56%	42719	46%	50427	46%	59774	43%
السوق النقدي	200	0%	0	0%	12234	%-	14206	-
القيم المنقولة	7439	10%	10032	11%	28898	11%	44260	10%
ودائع لأجل	15247	20%	23696	25%	17723	26%	19887	32%
أصول ثابتة	11083	14%	17214	18%	109282	16%	138128	15%
المجموع	77337	100%	93661	100%	218564	46%	276255	100%

Source : Direction des assurances, Ibid, P30

ما تشير له نتائج هذا الجدول أنّ توظيفات شركات التأمين موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القانون الجزائري قبل التعديل كما لاحظنا سابقا. حيث تعتبر هذه الشركات مجبرة على اتباعه. الأمر الذي نجده ينعكس على نتائج الجدول (02). إذ نجد أنّ أكبر نسبة موجهة لقيم الدولة، ولكنها في تراجع مستمر من 56% في 2007 إلى 46% في كل من 2008 و 2009، لتصل إلى 43% في 2010. ونجد أنه بالنسبة لتوظيف الأموال في ودائع لأجل يحتل المرتبة الثانية نظراً لأنها مضمونة وترجع بعوائد على هذه الشركات، كما تسهم في تمويل الاقتصاد عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني. إذ نشهد أنّ هناك تحسن في الودائع لأجل من 20% سنة 2007 إلى 25% في 2008، لتصل إلى 26% سنة 2009 و 32% خلال 2010. كما نجد أيضاً أنّ هناك مساهمة في الأصول الثابتة من خلال التمويل والاستثمار في سوق العقارات بكثرة. وأضعف النسب نجدها في صنف القيم المنقولة، كون السوق المالي الجزائري ضعيف ويتميز بقلّة الشركات المستثمرة فيه، إضافة لوجود عنصر المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات وهو ما يهدد أموال حملة الوثائق. وتعرف بالتفصيل على مساهمة كل شركة في كل صنف من القنوات الاستثمارية المتوفرة في سوق التأمين الجزائري في الجدول الموالي.

جدول رقم (3): التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية (2010-2007)

الوحدة: (مليون دج)

2010	2009	2008	2007	اسم الشركة	
14.119	13.154	12.854	12.354	SAA	قيم الدولة
12.579	10.174	2.002	1.888	CAAR	
11.366	9.091	7.097	8.079	CAAT	
453	483	557	377	Trust Alg	
2.003	1.723	1.180	993	CIAR	
741	543	565	530	2A	
130	151	151	151	MAATEC	
2.125	1.710	1.914	2.234	CNMA	
5.730	4.300	3.583	3.497	CASH	
942	445	355	326	SALAMA	
165	37	1.395	1.386	ALLIANCE	
947	747	377	324	GAM	
34	12	343	1.019	Cardif El Djazair	
51.335	42.570	32.373	33.158	المجموع	
7.948	7.313	5.859	5.294	مجموع إعادة التأمين	
59.283	49.883	38.232	38.452	المجموع الكلي	مساهمات
2.292	1.827	1.823	1.804	SAA	
2.074	2.067	887	878	CAAT	
3.815	3.890	3.890	2.345	CAAR	
2.318	1.365	1.364	533	Trust Alg	
19	17	17	21	CIAR	
73	412	49	63	2A	
41	42	0	0	MAATEC	
202	67	70	42	CNMA	
200	200	200	0	CASH	
7	5	5	5	SALAMA	
119	88	78	38	ALLIANCE	
120	120	120	120	GAM	
0	0	0	0	Cardif El Djazair	
11.280	10.100	8.473	5.849	المجموع	
2.426	2.134	1.634	1.590	مجموع إعادة التأمين	
13.706	12.234	10.107	7.439	المجموع الكلي	ودائع
14.700	10.679	16.176	8.368	SAA	
4.207	2.397	2.394	512	CAAT	
4.693	3.682	3.682	1.986	CAAR	

341	333	333	384	Trust Alg	لأجل
0	15	0	40	CIAR	
4	4	3	3	2A	
147	404	145	136	MAATEC	
532	22	22	1.100	CNMA	
589	1.595	2.019	1.040	CASH	
1.487	451	399	83	SALAMA	
482	359	728	70	ALLIANCE	
0	0	0	130	GAM	
1.015	445	340	410	CARDIF EL DJAZAIR	
28.196	20.086	26.241	14.262	المجموع	
16.064	8.812	9.312	5.466	مجموع إعادة التأمين	
44.260	28.898	35.553	19.728	المجموع	
8.377	8.377	7.898	2.267	SAA	
942	942	822	822	CAAT	
922	922	922	4.281	CAAR	
419	419	533	0	Trust Alg	
5.385	5.105	5.026	1.611	CIAR	
1.687	113	113	113	2A	
0	4	0	0	MAATEC	
447	319	478	837	CNMA	
0	0	0	0	CASH	
409	405	326	325	SALAMA	
370	183	132	30	ALLIANCE	
814	820	820	653	GAM	
0	0	0	0	CARDIF EL DJAZAIR	
19.773	17.609	17.070	10.939	المجموع	
114	114	114	114	مجموع إعادة التأمين	
19.887	17.723	17.184	11.053	المجموع الكلي	
137136	108738	101076	76672	المجموع الاجمالي	ثابتة

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2007-2008-2009-2010)

نجد في هذا الجدول تداول بين الشركات حول التوظيفات في مختلف الأصناف. إذ نشهد أن قيم الدولة تحتل دائما SAA الصدارة، ومساهمتها تتحسن تدريجيا من سنة لأخرى. وتليها كل من CAAR في المرتبة الثانية، ثم CAAT في المرتبة الثالثة. ويرجع السبب دائما لكون هذه الشركات معروفة على مستوى سوق التأمين الجزائري. ونلاحظ أيضا أن CNMA تتواجد في المرتبة الرابعة حسب التوظيفات في قيم الدولة. وباقي الشركات في المراتب الأخرى بمساهمات متقاربة فيها تحسن في بعض السنوات وتراجع في سنوات أخرى. ونلاحظ هذا في نتائج شركة Cardif EL Djazair في 2009 تمثلت مساهمتها بـ 12 (م دج) و

تحسنت في 2010 لتصل إلى 34 (م دج). والمجموع الكلي نجد فيه تحسن مساهمة الشركات في قيم الدولة خلال السنوات الأربعة نظرا لحصولها على عائد ثابت ومضمون من وراء توظيف أموالها في هذا النوع من الاستثمارات والذي يقدر بـ 7% حاليًا.

أما بالنسبة للمساهمات نجد أنه بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-375 الموافق لـ 16 نوفمبر 2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، والذي أدى بهذه الشركات إلى استخدام جزء من فوائدها المالية في عملية الرفع من رأسمالها الاجتماعي، وكمثال على ذلك نجد شركة أليانس قامت بإطلاق عملية اكتتاب تمثلت في زيادة رأسمالها ليصل إلى 800 مليون دج، حيث نلاحظ تحسن في مساهمتها سنة 2010 لتصل إلى 119 (م دج). كما نجد أنه خلال سنة 2007 تحتل CAAR الصدارة بمساهمة تقدر بـ 2345 وعرفت تحسن بعدها في السنوات الموالية وصل إلى 3890 في كل من سنتي 2008 و 2009، وبعدها سجلت تراجع طفيف في 2010 لتقدر مساهمتها بـ 3815 (م دج). لكون هذه الشركة تساهم في الرأسمال الاجتماعي لعدة شركات اقتصادية بـ (1.2 مليار دج) الأمر الذي أدى إلى تحقيقها لنسبة نمو قدرت بـ 60%، وتليها بالتدريج كل من SAA و CAAT. كما نجد في معطيات هذا الجدول مساهمة معدومة لشركة Cardif EL Djazair حيث طبيعة عمل هذه الشركة مع البنوك إذ ثبت ذلك من خلال نتائج مساهمتها في الودائع لأجل، حيث نرى أن مساهمتها تصل إلى 1015 (م دج) في 2010 بالرغم من حداثة نشأتها. وما نجده أيضا في الودائع لأجل أن كل من: CIAR.GAM، 2A، تحتل المراتب الأخيرة من حيث توظيف أموالها في البنوك، وكون هذه الشركات تمارس حتى إعادة التأمين وهي غير متخصصة ورأسمالها غير كافي لتوظيفه في كل القنوات الاستثمارية.

بينما نجد في الأصول الثابتة التي توظف فيها شركات التأمين أموالها بشكل شراء مباني ومحلات تشكل منها وكالات وفروع تابعة لها. إذ نجد أن شركة SAA في المرتبة الأولى لكونها تملك أكبر شبكة توزيع على مستوى الجزائر (تتضمن 22 وحدة جهوية و35 وكالة مباشرة إضافة إلى مراكز أخرى تابعة لها) وبما أنها تهيمن على فرع السيارات فإنها بحاجة إلى مباني ومحلات تستثمر فيها أموالها. ولكون قيمة العقار في تزايد نجد مساهمتها في الأصول الثابتة في تزايد. تليها بعد ذلك كل من CAAR. CIAR. CAAT، وما يثير الانتباه في هذه النتائج أن CIAR بالرغم من أن شبكة توزيع خدماتها أقل من بعض الشركات إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث توظيفاتها المالية في الأصول الثابتة، لأنها ترى أن في هذه الاستثمارات عوائد مالية ناتجة عن إيجارها للعقارات. كما تشير نتائج الجدول أن مساهمة Cardif EL Djazair معدومة لأنها لا تملك فروع في أي مكان في الوطن ماعدا في الجزائر العاصمة، الأمر الذي لا يجعلها بحاجة لشراء عقارات ولا الاستثمار فيها. وهذا لم يؤثر على المجموع الكلي للأصول الثابتة. إذ نجده في تزايد من 11053 (م دج) في 2007 ليتحسن ويصل إلى 17184 (م دج) في 2008، ثم تحسن طفيف خلال 2009 يصل إلى 17723، ليرتفع بعدها في 2010 ويصل إلى 19887 (م دج). وعلى العموم المجموع الكلي لمساهمات شركات التأمين المباشر وإعادة التأمين في كل القنوات المتاحة يبقى في تحسن مستمر من سنة لأخرى، حيث كان يقدر بـ 76672 (م دج) في 2007، ليرتفع إلى 101076 في 2008 ويعرف تراجع طفيف في 2009، ويتحسن في 2010 ليصل إلى 137136 (م دج).

جدول رقم (4): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب فرع التأمين (2011-2012-2013)
الوحدة: (مليون دج)

سنة 2013		سنة 2012		سنة 2011		اسم الشركة	
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
26%	455513	%26	40595	29%	40943	SAA	تأمين الأخطار
13%	21740	%14	20929	14%	20370	CAAR	
14%	24082	%14	21467	15%	20463	CAAT	
2%	3209	%2	3534	2%	3283	Trust Alg	
2%	3123	%2	3022	2%	3022	CIAR	
0%	706	%1	93963	1%	820	2A	
8%	13205	%8	12152	7%	9268	CASH	
1%	2583	%1	2139	1%	1883	Salama Ass	
2%	2620	%1	2318	1%	2041	Alliance Ass	
2%	2608	%1	1762	1%	1622	GAM	
0%	209	%0	223.8	0%	274	MAATEC	
4%	6110	%3	4850	3%	4165	CNMA	
1%	900	%1	777.55	-	-	AXA Dommages	
1%	1260	%0	745	1%	1095	Cardif El Djazair	تأمين الأشخاص
1%	1185	%1	775	0%	450	SAPS	
1%	1516	%1	1379	1%	967	TALA	
2%	3050	%1	1400	-	-	CAARAMA	
0%	506	%0	401	-	-	AXA VIE	
0%	200	%0	200	-	-	MACIR VIE	
0%	740	%0	740	-	-	Mutualiste	
78%	135065	%78	120349	79%	110666	∑ شركات التأمين المباشر	
%22	37881	%22	34277	21%	30298	∑ شركات إعادة التأمين	
%100	172946	%100	154626	100%	140964	المجموع الكلي	

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie , Ministère des Finances, Rapport annuel 2011,2012,2013, P31.

ما نشهده من خلال معطيات هذا الجدول أنه تمّ الفصل بين شركات تأمين الأضرار والأشخاص ابتداءً من سنة 2011، بعدما حضرت الشركات قبل 05 سنوات لذلك منذ صدور المادتين 24/23 من قانون (04/06) (الجريدة الرسمية، 2006، ص6). حيث قامت بعض الشركات بفتح فروع لها لتأمين الأشخاص وعملت على نقل ملفات عقود تأمين الأشخاص في هذه الفروع للفصل بين خدمات تأمين الأضرار والأشخاص. إذ نجد أن: SAA فتحت فرع SAPS
CAAT فتحت فرع TALA
CAAR فتحت فرع CAARAMA

AXA فتح فرع AXA Vie

Macir Vie فتح فرع CIAR

إضافة إلى Cardif EL Djazair التي تخصصت في فرع تأمين الأشخاص . وكذلك التعااضدية Mutualiste (الجريدة الرسمية، 2009، ص7) تهتم بتأمين الأشخاص حسب ما يحدده القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعااضدي. ولتفسير ما نلاحظه في الجدول (04) تشير النتائج أنّ شركة SAA تحتل دائما الصدارة في التوظيفات المالية، لأنّ هدفها هو الحفاظ على الريادة في سوق التأمين الجزائري، والذي مكنها من تحقيق المرتبة الأولى في تأمين الأضرار هو فرع تأمين السيارات. ونشهد أنّ هناك تراجع في سنتي 2012 و2013 تمثلت فيه التوظيفات بنسبة 26% بعدما كانت 29% في 2011، وهذا بسبب الفصل بين تأمين الأضرار والأشخاص. وهذا التراجع سجلت كل الشركات. وأيضاً أشارت نتائج هذا الجدول إلى أنّ الشركات الخاصة توظيفاتها المالية ضعيفة جداً أغلبها تتراوح بين 1% و 2%، وأخرى تزيد عن ذلك بقليل لتصل إلى 7% و 8% التي تخص شركة CASH. وهذه النتائج تؤثر على عدم توفير مصادر لتمويل الاقتصاد الوطني. وتبقى هذه النتائج أفضل من مساهمات شركات تأمين الأشخاص التي تتمثل ما بين 0% إلى 1% خلال السنوات الثلاثة بسبب حداثة تصنيف هذه الشركات.

وعلى العموم بالرغم من أنه تمّ الفصل ما بين تأمين الأضرار والأشخاص، إلا أنّ فروع تأمين الأشخاص تبقى تابعة للشركة الأصلية من حيث التنظيم والتسيير. والمجموع الكلي لتوظيفات هذه السنوات مرتكز على مساهمة شركات تأمين الأضرار أكثر من الأشخاص لقلّة الطلب على منتجات هذا الفرع من التأمين لعدة أسباب منها العامل الديني، عدم الوعي التأميني والادخاري، وغيرها من الأسباب التي أثرت على نقص الطلب على حجم المدخرات في التأمين على الأشخاص.

جدول رقم (5): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف (2011-2013)

الوحدة: (مليون دج)

الأصناف	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
قيم الدولة	38 %	63840	41 %	73336	40%	80426
القيم المنقولة	15%	25667	10%	17413	9%	17293
ودائع لأجل	36%	60051	31%	56528	33%	66629
مساهمات	10%	17073	4%	7349	4%	8597
مجموع التوظيفات المالية	100%	166632	86%	154626	86%	172946

Source : Direction des assurances, (2011,2012,2013), P30.

نلاحظ في معطيات هذا الجدول أنّ هنالك تراجع في التوظيفات المالية لشركات التأمين في قيم الدولة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تمثلت بنسبة 38% خلال سنة 2011 و 41% في 2010 ثم بنسبة 40% سنة 2013. كما يتضح لنا في هذا الجدول أنّ الودائع لأجل هي التي تحتل المرتبة الثانية وهذا ما يدعم النشاط البنكي. كما يوجد هناك تحسن في القيم المنقولة حيث تزايدت عن السنوات السابقة، وتبقى التوظيفات المالية

الموجهة في شكل مساهمات هي التي تقل عن باقي المساهمات وهذا لسبب أن شركات التأمين مقيدة بما هو موجود في المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين بهدف تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال أرصدة مقننة. وتتمثل الالتزامات المقننة في هذا المرسوم كما يلي:

- أ- قيم الدولة:
- سندات الخزينة؛
 - ودائع لدى الخزينة؛
 - السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.
- ب- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:
- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين، والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛
 - السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين و/أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر؛
 - السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- أ- الأصول العقارية:
- العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية؛
 - الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.
- ب- توظيفات أخرى:
- السوق النقدية؛
 - ودائع لدى المتنازلين؛
 - ودائع لأجل لدى البنوك؛
 - أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

جدول رقم (6): التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية (2011-2013)

الوحدة: (مليون دج)

2013	2012	2011	اسم الشركة	قيم الدولة
			شركات تأمين الأضرار	
16.659	14.875	13.326	SAA	
10.708	11.074	10.381	CAAR	
16.790	15.081	14.094	CAAT	
722	1.052	950	Trust Alg	
2.103	2.003	2.003	CIAR	
636	871	751	2A	
9.744	8.994	6.130	CASH	
1.360	1.040	1.140	SALAMA	

1.778	1.468	1.116	ALLIANCE	
1.500	1.500	1.500	GAM	
111	127	127	MAATEC	
4.153	3.520	2.715	CNMA	
300	178	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
410	410	80	Cardif El Djazair	
685	175	50	SAPS	
400	462	307	TALA	
1.500	500	-	CAARAMA	
206	101	-	Axa Vie	
200	200	-	Macir Vie	
460	460	-	Mutualiste	
70.425	64.091	54.670	المجموع	
10.001	9.245	9.170	مجموع إعادة التأمين	
80.426	73.336	63.84	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	مساهمات
2.840	2.738	2.533	SAA	
4.239	4.586	4.748	CAAR	
2.479	2.261	2.249	CAAT	
2.474	2.469	2.321	Trust Alg	
1.020	1.019	1.019	CIAR	
66	65	65	2A	
2	202	200	CASH	
12	7	7	SALAMA	
101	49	49	ALLIANCE	
18	122	122	GAM	
1	0	0	MAATEC	
684	676	676	CNMA	
0	0	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
0	0	0	Cardif El Djazair	
0	0	0	SAPS	
0	0	0	TALA	
0	0	-	CAARAMA	
0	0	-	Axa Vie	
0	0	-	Macir Vie	
0	0	-	Mutualiste	
13.936	14.076	13.990	المجموع	

3.357	3.337	3.083	مجموع إعادة التأمين	
17.293	17.413	17.073	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	
26.014	22.982	25.083	SAA	
6.793	5.269	5.241	CAAR	
4.813	4.125	4.120	CAAT	
13	13	13	Trust Alg	
0	0	0	CIAR	
4	4	4	2A	
3.459	2.956	2.938	CASH	
1.211	1.091	736	SALAMA	
741	801	876	ALLIANCE	
1.090	260	0	GAM	
97	97	147	MAATEC	
1.273	654	774	CNMA	
600	600	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	ودائع لأجل
850	335	1.015	Cardif El Djazair	
500	600	400	SAPS	
1.116	917	660	TALA	
1.550	900	-	CAARAMA	
300	300	-	Axa Vie	
0	0	-	Macir Vie	
280	280	-	Mutualiste	
50.703	42.182	42.006	المجموع	
15.926	14.346	18.045	مجموع إعادة التأمين	
66.629	56.528	60.051	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	
13.445	13.395	13.379	SAA	
584	897	928	CAAR	
942	942	942	CAAT	
419	419	419	Trust Alg	
4.715	5.155	5.145	CIAR	
1.845	1.614	1.614	2A	
2.338	82	0	CASH	
1.223	1.223	1.223	SALAMA	
778	577	507	ALLIANCE	
816	810	814	GAM	قائم

0	0	0	MAATEC	منقولة
-	569	582	CNMA	
0	0	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
0	0	0	Cardif El Djazair	
0	0	0	SAPS	
0	0	0	TALA	
0	0	-	CAARAMA	
0	0	-	Axa Vie	
109	83	-	Macir Vie	
0	0	-	Mutualiste	
27.214	25.766	25.553	المجموع	
610	114	114	مجموع إعادة التأمين	
27.824	27.824	25.667	المجموع الكلي	
192.172	175.101	166.631	المجموع الاجمالي للسنوات	

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2011-2012-2013)

نلاحظ في نتائج هذا الجدول، بالنسبة لشركات تأمين الأضرار نجد أن شركة CAAT في المرتبة الأولى بالنسبة للسنوات الثلاث من حيث توظيف أموالها في قيم الدولة. تليها SAA ثم CAAR ومن بعدها CASH والتي عرفت مساهمتها تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. أما في التأمين على الأشخاص يحتل فرع التأمين TALA التابعة لشركة CAAT الصدارة، وكذلك نجد Cardif مساهمتها تمثلت بـ 80 (م دج) في سنة 2011 تحسنت في 2012 لتصل إلى 410 (م دج) في كل من 2012 و 2013 نظرا لخبرة هذه الشركة في التعاملات التأمينية مقارنة بـ شركات تأمين الأشخاص الأخرى، كذلك مساهمة SAPS واضحة من خلال معطيات الجدول. أما بالنسبة لباقي الشركات بدأت توظيفاتها المالية من سنة 2012 وبدأت بالتحسن، إذ نلاحظ هذا في شركة CAARAMA التي تحتل الصدارة خلال 2013 كونها قامت بالترويج لمنتجات جديدة تمثلت في التقاعد التكميلي والتأمين للزواج والدراسة والسفر. الأمر الذي أدى لزيادة الطلب على منتجاتها وهو ما يوفر لها مدخرات طويلة الأجل قامت بتوظيفها في قيم الدولة.

بالنسبة للمساهمات، تبقى دائما شركة CAAR على رأس كل الشركات في توظيف أموالها على شكل مساهمات ولكنها متناقصة من سنة لأخرى. وتليها بعد ذلك SAA و CAAT. وما نلاحظه أن كل من MAATEC و Axa Dommages نتائجها معدومة نظرا لعدم توظيفها لأموالها في قنوات استثمارية أخرى. في حين نجد شركات تأمين الأشخاص خلال الثلاث سنوات معدومة. ويرجع ذلك لحدائث رأسمالها ونشأتها، الأمر الذي لا يمكنها من توظيف أموالها على شكل مساهمات.

لقد أشرت نتائج الجدول في التوظيفات المالية على شكل ودائع لأجل، وجود شركة SAA في المرتبة الأولى تليها CAAR و CAAT، وفي المرتبة الرابعة نجد CASH. وما نشهده أن CIAR توظيفاتها المالية معدومة خلال السنوات الثلاث بسبب عدم توجيهها للبنوك. وعرفت باقي السنوات تحسنا في نشاطها المالي من سنة لأخرى. أما بالنسبة لشركات تأمين الأشخاص نشهد تحسن لكل من TALA و CAARAMA اللتان بدأ

نشاطهما المالي يظهر خلال هذه السنوات الأخيرة، بينما Cardif EL Djazair عرفت انخفاض في سنة 2012 وتحسن ليس بكبير خلال سنة 2013، ومن بين كل الشركات نجد Macir Vie مساهمتها معدومة باعتبارها حسب نتائج هذه السنوات قد وجهت توظيفاتها للقيم المنقولة في شكل استثمارات مالية في بورصة الأوراق المالية، حيث نجد SAA هي التي تحتل الصدارة في كل السنوات ثم CIAR و 2A حيث هاتين الشركتين الأخيرتين فضلنا توظيف أموالها في القيم المنقولة عن القنوات الاستثمارية الأخرى. أما MAATEC و Axa Dommage معدومة القيم للخوف من المخاطرة وتفضيل استثمارات بعوائد مضمونة. وفيما يتعلق بشركات تأمين الأشخاص أغلبيتها لم تدخل في هذا المجال من الاستثمارات ما عدا Macir Vie . وما نعرفه عن السوق المالي الجزائري تدخل فيه الشركات إما مجبرة لرفع رأسمالها وكذلك التي تملك الخبرة ولديها القدرة على المنافسة في هذا السوق وهذه الخصائص لا توجد في شركات تأمين الأشخاص نظرا لحدائث نشأتها وتقييد توظيفاتها المالية حسب القانون الجزائري.

وعلى العموم تبقى دائما شركات تأمين الأشخاص في الجزائر في وضع متحفظ مقارنة بشركات التأمين على الأضرار، بالرغم من المدخرات المتوفرة والناجحة عن العقود طويلة الأجل في شركات تأمين الأشخاص والتي استغلالها وتوظيفها يؤديان لتوفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ويعملان على النهوض به.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت عن وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تأمين الأضرار، وتواجد متحفظ لشركات التأمين على الأشخاص.
2. توصلت الدراسة إلى أنه لا وجود لنسيج اقتصادي متناسق يمكن سوق التأمين الجزائري من الانتعاش، وهو ما يقلل من مساهمة شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.
3. شركات التأمين الجزائرية ملتزمة بما ينص عليه القانون. وهذا ما شكّل لها تقييد في حرية اختيارها لمجالات الاستثمار المنتجة وفقاً لإستراتيجيتها المستهدفة.
4. وجود تباين في التوظيفات المالية لشركات التأمين. حيث أكثر القنوات الاستثمارية مقصدا هي قيم الدولة، نظرا لتحديد نسبتها من طرف المشرع، وكذلك ضمانها لعوائد مقدرة بـ 7%، إضافة إلى حفاظها على أموال حملة الوثائق لكونها مكفولة بالكامل من طرف الدولة.
5. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى رغبة بعض شركات التأمين توظيف أموالها في العقارات والمباني لأغراض الاستغلال الإداري أو التجاري أو السكني.
6. في حين آخر نجد أقل نسبة من التوظيفات في الأصول المالية (أسهم بغرض المتاجرة أو التداول، سندات، ودائع) وهي لا تتمتع بدرجة من الضمان الحقيقي، وإنما بضمان اسمي، ابتعادا عن مشاكل الاستثمار في الأصول العينية، وهي تتمتع بعائد جاري أكثر من نظيرتها العقارية.
7. كما يلاحظ أنّ هناك اتجاه لبعض الشركات إلى التركيز على الودائع بالبنوك، إما بغرض جلب عمليات تأمينية أو لغرض تحقيق معدل عائد مرتفع لدى بعض البنوك. وفي هذا المجال قد نتجبه بعض

الشركات إلى الاحتفاظ بودائعها لدى أي بنك داخل البلاد استناداً على أنّ هذه البنوك تعمل في ظل رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي.

التوصيات

وتشمل الآتي :

1. عند تشكيل محفظة استثمارات شركات التأمين حسب الالتزامات المطلوب أدائها ، يجب مراعاة تحقيق موازنة لهيكل الاستثمار مع هيكل التمويل، لأنّ توازن الهيكل المالي يتحقق بالتنسيق بين مصادر التمويل من جهة وبين الاستخدامات المقابلة لها من جهة أخرى. ويضمن استمرار قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.
2. إزالة القيود التي تحد من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية في أوعية ادخارية تتمتع بدرجة عالية من الضمان وعائد مناسب لها.
3. عدم تركيز الاستثمارات في مجال نشاط اقتصادي واحد، والعمل على تطبيق مبدأ تنوع الاستثمارات في مجالات متعددة.
4. الاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية لتشجيع توجيه التوظيفات المالية لهذه الشركات في الأسواق المحلية بدلاً من توجيهها للخارج. على أن يكون هناك قسم خاص لمتابعة الأسواق المالية والاستثمارات، على أن يكون هناك محللين ماليين معتمدين لدى شركات التأمين لتوظيف خبرتهم العملية والعلمية بشكل أفضل.
5. العمل على توفير مناخ جيد للاستثمار لزيادة المساحة الاستثمارية والتنوع الاستثماري لشركات التأمين في مختلف المجالات.
6. تحويل جزء من استثمارات شركات التأمين بالودائع نحو الاستثمار بالعقارات لتجنب مشكلة التضخم وما ينتج عنها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
7. التشديد على أن يكون هناك توازن في الالتزام بمبادئ الاستثمار الأساسية (السيولة، الضمان، الربحية) لكي لا يكون هناك التزام إلى حد كبير بمبدأ على حساب مبدأ آخر.
8. تحويل جزء من الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية وتوجيهها للاستثمار بالأسهم والعقارات لكي يكون هناك انسجام بين بدائل الاستثمار والمبادئ الأساسية للاستثمار.

المراجع :

1. العريبي نضال، 1999، المحاسبة في شركات التأمين، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن .
2. شاکر القرويني، 1992، محاضرات في اقتصاد البنوك، OPU الطبعة الثانية، الجزائر.
3. راشد راشد، 1993، ملامح السياسات الاستثمارية في شركات التأمين وإعادة التأمين، مجلة الرائد، عدد 41، الربع الرابع.
4. طرفة شريفي و رافد محمد، 2008، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية «سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية»، مجلد 30، عدد 4.
5. عمر موسوي وعبد الغني دادن، محددات إيرادات قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990-2012، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

6. أعراب عبد العزيز، 2001، تمويل المؤسسات عن طريق السوق المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص96
7. الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بـ 12 مارس 2006.
8. المرسوم التنفيذي رقم 09-13، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة في 14 جانفي 2009.

9. BOUKRAMI Sid Ali, 1992, Vade MUCUM de la Finance, OPU, Alger.

10. Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2011, 2012, 2013.

11. [http://www.arab-](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9274&vid=34)

[ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9274&vid=34](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9274&vid=34)

الملاحظات:

* - SVT : Les Spécialistes en Valeurs de Trésor.

وتكمن مهمتهم في شراء وبيع سندات الخزينة في السوق الأولي وكذا في السوق الثانوي سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم، ويتم ذلك بواسطة دفتر أعباء يحدد هذا الأخير شروط وكيفية التدخل في السوق

*- **بنك البركة:** يتدخل بنك البركة في السوق النقدي في إطار خاص، بما أنه لا يتعامل بأسعار الفائدة فإنه لا يأخذ مقابل حين يوظف الفائض من الأموال « en blan » ولكن حين يرغب في الحصول على الأموال من هذه السوق يأخذ ذلك دون مقابل، ويجري البنك المركزي عمليات حسابية لتسوية الرصيد.